

### اقتصاد العمل الحر والويب 3.0

عقد اللقاء في 8 يونيو 2023، عمان

#### تقرير

بواسطة سهى عياش [suha.ayyash@i-dare.org](mailto:suha.ayyash@i-dare.org)



### مقدمة حول الويب 3.0

يمثل ويب 3.0<sup>1</sup>، والذي تمت صياغته حوالي عام 2014، نقلة نوعية في تطور الإنترنت. الجوانب الرئيسية للويب 3.0 كنسخة لامركزية تركز على الخصوصية من الويب، مبنية على تقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين. بينما تميز الويب 1.0 بصفحات الويب الثابتة. كما وقدم ويب 2.0 الويب التفاعلي والاجتماعي الذي نستخدمه اليوم، بينما يهدف ويب 3.0 إلى معالجة المركزية وخصوصية البيانات والمخاوف الأمنية السائدة في ويب 2.0.

في قلب ويب 3.0 توجد سلسلة الكتل أو بلوك تشين، وهي شبكة لامركزية تعمل على أساس نظير إلى نظير دون الاعتماد على خادم مركزي. اكتسبت تقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين مكانة بارزة في نفس الوقت تقريبا مع إنشاء العملات المشفرة مثل البيتكوين. كما وتوفر طريقة آمنة وشفافة ومقاومة للعبث لتسجيل المعاملات والمعلومات والتحقق منها. من خلال الاستفادة من تقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين، يهدف ويب 3.0 إلى إنشاء بنية تحتية للإنترنت أكثر مرونة وموثوقية.

إحدى طرق الاتصال ب ويب 3.0 هي من خلال منصات مثل Rarible، والتي تعمل كبوابات للويب اللامركزي. توفر هذه الأنظمة الأساسية واجهة تشبه تجربة ويب 2.0 المألوفة، مما يجعل الانتقال من الويب التقليدي سلسا. ومع ذلك، فإن أساس هذه الواجهة هو البنية التحتية للويب 3.0، والتي تعمل على مبادئ لامركزية. من أجل التفاعل مع ويب 3.0، يحتاج المستخدمون

<sup>1</sup> قدم هذا الجزء المهندس ليث الطراونة.

عادة إلى محفظة رقمية، وواحدة من أكثر المحافظ شهرة في هذا السياق هي الميتامسك. تعمل المحفظة الرقمية كحاوية آمنة لإدارة وتخزين الأصول المختلفة على سلسلة الكتل أو بلوك تشين. مما يسمح للمستخدمين بالوصول إلى هوياتهم الرقمية وعملياتهم الرقمية والأصول الرقمية الأخرى والتحكم فيها بشكل آمن.

في سياق الويب 3.0، يعد أحد الأشكال الأساسية للأصول الرقمية هو الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs). تمثل الرموز غير القابلة للاستبدال عناصر رقمية فريدة وغير قابلة للتجزئة، مثل الأعمال الفنية أو المقتنيات أو العقارات الافتراضية. اكتسبت الرموز غير القابلة للاستبدال اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا لقدرتها على إثبات ملكية الأصول الرقمية وندرته وأصالتها بطريقة يمكن التحقق منها. تسعى ويب 3.0 جاهدة لتوفير تجربة إنترنت لامركزية وواعية للخصوصية، والاستفادة من تقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين والمحافظ الرقمية. ويهدف إلى معالجة أوجه القصور في ويب 2.0 من خلال تمكين المستخدمين من التحكم بشكل أكبر في بياناتهم وأصولهم مع تعزيز الشفافية والثقة في التفاعلات عبر الإنترنت.

في النظام البيئي لويب 3.0، تعمل واجهة المستخدم (UI) كطبقة أولى، مما يوفر واجهة مألوفة وبديهية للمستخدمين للتفاعل مع التطبيقات اللامركزية (DApps) والأنظمة الأساسية القائمة على سلسلة الكتل أو بلوك تشين. تركز طبقة واجهة المستخدم على تقديم تجربة سهلة الاستخدام مع تجريد التعقيدات الأساسية لتقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين. تحت طبقة واجهة المستخدم تكمن طبقة سلسلة الكتل أو بلوك تشين، والتي تشكل البنية التحتية الأساسية للويب 3.0. برزت Ethereum كواحدة من أبرز سلاسل الكتل وأكثرها استخداما في مساحة ويب 3.0. تمكن Ethereum من إنشاء وتنفيذ العقود الذكية، وهي عقود ذاتية التنفيذ مع شروط الاتفاقية المكتوبة مباشرة في التعليمات البرمجية. كانت هذه القدرة مفيدة في تشغيل العديد من التطبيقات اللامركزية وتسهيل تطوير الرموز غير القابلة للاستبدال.

الطبقة الثالثة في النظام البيئي لويب 3.0 هي طبقة المجتمع. يعتمد نجاح ونمو أي مشروع سلسلة الكتل أو بلوك تشين بشكل كبير على مشاركة ودعم أعضاء مجتمعه. يشمل المجتمع المطورين والمستخدمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يساهمون في تطوير المشروع واعتماده وحوكمته. تعزيز ابتكار مجتمعات قوية ونشطة، وتقديم الملاحظات، ودفع تطور النظام البيئي سلسلة الكتل أو بلوك تشين.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظهرت العديد من مبادرات الرموز غير القابلة للاستبدال النشطة. تتضمن بعض الأمثلة البارزة ما يلي:

- Taxir.xyz: Taxir.xyz هي منصة NFT تهدف إلى دعم وتمكين الفنانين والمبدعين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إنه يوفر سوقا للفنانين لترميز وبيع إبداعاتهم الرقمية على أنها الرموز غير القابلة للاستبدال، مما يسهل تسهيل أعمالهم.
- Nftsarabi.com: Nftsarabi.com هي منصة أخرى مخصصة للترويج للفنانين العرب والرموز غير القابلة للاستبدال الخاصة بهم. يوفر مساحة للمبدعين العرب لعرض وبيع أعمالهم الفنية الرقمية، مما يعزز نمو مجتمع NFT العربي.

تساهم هذه المبادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في توسيع وتنويع النظام البيئي للرموز غير القابلة للاستبدال، مما يوفر للفنانين والمبدعين فرصا لعرض إبداعاتهم الرقمية وتحقيق الدخل منها مع تشجيع اعتماد تقنية سلسلة الكتل أو بلوك تشين في المنطقة.

**العمل العادل المرتبط بالعمل القائم على السحابة**

Fair.work<sup>2</sup> فيروروك هي منظمة تركز على دراسة وتقييم المنصات فيما يتعلق بالقوى العاملة الرقمية. Fair.work تفحص المنصات المختلفة التي تغطي صناعات مختلفة، بدءاً من النقل والتسليم إلى التصميم والخدمات الأخرى. يدور عملهم حول فهم وتحليل الديناميات المعقدة بين الشركات والعمال الرقميين. تدرك Fair.work أن الأنظمة الأساسية يمكن أن تكون قائمة على الموقع، مثل خدمات توصيل الطعام، أو قائمة على العمل السحابي، مثل منصات التصميم. تستكشف المنظمة أيضاً تقاطع الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) وعمل المنصة. أنها توفر رؤى وأبحاث من خلال موارد مثل Gigpedia، والتي من المحتمل أن تكون بمثابة مركز للمعرفة حول عمل الوظائف المؤقتة وعمل المنصات.

يتضمن نهج Fair.work تقييم المنصات بناءً على خمسة مبادئ أساسية: الأجور العادلة، والظروف العادلة، والضوابط العادلة، والإدارة العادلة، والتمثيل العادل. يشمل كل مبدأ مبادئ موضوعية فرعية محددة تتعمق في جوانب مختلفة من الإنصاف داخل عمل المنصة. أحد التحديات الرئيسية في العمل الرقمي هو العبء غير المتناسب للمخاطر المفروضة على العمال. وهذا يشمل مخاطر مثل الحوادث والمرض والحاجة إلى تأمين فرص عمل كافية باستمرار. علاوة على ذلك، هناك قضايا إضافية مثل استغلال العملاء للعمال من خلال أخذ تصميماتهم دون تقديم تعويض مناسب. يشكل الافتقار إلى ممارسات عمل موحدة في قطاع العمل الرقمي عقبة كبيرة أمام ظروف العمل الفعالة والمنصفة. بالنسبة لـ Fair.work، يعد فهم نماذج الأعمال وهياكل الإيرادات للمنصات أمراً بالغ الأهمية. تميل هذه الطرائق إلى التغيير بشكل متكرر، مما يجعل من الضروري البقاء على اطلاع وتحليل تأثير هذه التغييرات. من خلال دراسة هذه الجوانب وتبسيط الضوء عليها، تهدف Fair.work إلى المساهمة في تحسين ظروف العمل والدعوة إلى الممارسات العادلة داخل نظام العمل الرقمي.

تشارك Fair.Work بنشاط مع كل من المستهلكين والمنظمات المهتمة باستخدام الخدمات التي تقدمها هذه المنصات. وهم يدركون أهمية تعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة لتعزيز ممارسات العمل العادلة. ومن الأمثلة على مبادراتهم تعهد العمل العادل، الذي يعمل كآلية لضمان المعاملة العادلة وظروف العمل الرقمي. إنها توفر موارد مثل مقاطع الفيديو وتشجع الأفراد والمنظمات على الانضمام إلى التعهد، مع التأكيد على أهمية الجهود الجماعية للعمل العادل على المنصة.

### المشكلات الصعبة<sup>3</sup> القائمة على العمل السحابي<sup>4</sup>

يمتد التحدي الرئيسي الذي يواجهه مجال المنصات إلى ما هو أبعد من مهن محددة مثل المصممين ورسامي الرسوم المتحركة والمترجمين. وهو يشمل قطاعات مختلفة، بما في ذلك التعليم والمجالات التناظرية، مما يجعل من الضروري دراسة المنصات كانعكاس لمستقبل العمل. والهدف ليس جعل منصة مثالية فحسب، بل إنشاء منصة تلبي الحد الأدنى من المعايير وتحمي حقوق العمال.

مع تكشف التحقيقات، يصبح من الواضح أن المنصات تظهر اختلافات كبيرة. في حين أن بعض المنصات لديها ظروف عمل سيئة للغاية، فإن البعض الآخر لا يلتزم فقط بالمبادئ، ولكنه يسعى بنشاط إلى التحسين والتكيف. في الواقع، خلال اجتماع عقد مؤخراً، وافقت منصة على دمج سياسة الحد الأدنى للأجور بعد المناقشات. وهذا يدل على استعداد العديد من المنصات لإحداث التغيير ومعالجة المسائل المتعلقة بالكرامة والمعاملة العادلة.

<sup>2</sup> قدمت هذا الجزء الدكتورة فوندا أوستيك ، <https://fair.work/en/fw/homepage>

<sup>3</sup> يشير العمل القائم على السحابة إلى ترتيبات التوظيف أو العمل التي تستخدم تقنيات الحوسبة السحابية بالتعاون عن بعد وتنفيذ المهام. يتضمن الاستفادة من السحابة لتخزين البيانات والاتصالات والحوسبة ، مما يتيح المرونة وقابلية التوسع في عمليات العمل.

<sup>4</sup> قدم هذا الجزء الدكتور جونا فاليستي

ومع ذلك، من المؤسف أنه لا تشترك جميع المنصات في هذه العقلية التقدمية. كشفت الأبحاث على منصات العمل الحر عن وجود مشكلات أساسية مستمرة، حيث يمثل عدم الدفع مصدر قلق كبير. يمتد عدم الدفع إلى ما هو أبعد من الحد الأدنى أو النزاعات على الأجور المعيشية ويشمل الفشل الأساسي في تعويض العمال عن عملهم المنجز. ومن المثير للصدمة أن تقريرنا الأخير يشير إلى أن 30% من العمال واجهوا عدم دفع أجورهم. تخيل، على سبيل المثال، أن تكون مصمماً يستثمر الوقت والجهد في صياغة شعار أو هوية منتج، فقط ليتم حرمانه من الدفع.

تتفاقم مشكلة عدم الدفع بسبب مسابقات المنصة، حيث يسعى مقدمو الطلبات إلى تقديم طلبات متعددة، ولكنهم يختارون عملاً واحداً فقط للدفع له. وبالتالي، فإن غالبية المشاركين لا يحصلون على تعويض عن جهودهم. هذا يقوض المبادئ الأساسية لعلاقات العمل، حيث يتم تعيين الفرد لوظيفة وتعويضه وفقاً لذلك. لسوء الحظ، تقتصر معظم المنصات على الآليات المناسبة للعمال لمعالجة مثل هذه المشكلات وحلها. في حين أن بعض المنصات تبذل جهوداً للتحسين من خلال إنشاء فرق وساطة، إلا أن هذه لا تزال ممارسة محدودة.

بصرف النظر عن عدم الدفع، يسود شكلاً آخران من أشكال عدم التعويض في مجال التصميم. يتضمن أحدهما العملاء الذين يطلبون باستمرار إجراء تغييرات على التصميم، مما يؤدي إلى استثمار كبير للوقت من قبل المصمم دون تعويض مناسب. وهذا يثير مخاوف بشأن تقدير وقت العامل وجهده بشكل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة العالمية لسوق العمل تدخل تعقيدات، حيث يتلقى العمال من مختلف البلدان مدفوعات بعملات مختلفة. في حين أن هذا قد يفيد بعض الأفراد، إلا أنه يخلق أيضاً سباقاً نحو القاع، حيث يختار العملاء العمالة الأرخص من البلدان ذات التكاليف المنخفضة. ونتيجة لذلك، يضطر العمال إلى المنافسة على نطاق عالمي، مما يؤدي إلى ضغوط هبوطية على الأجور.

تتمتع المنصات بتأثير كبير في إدارة هذه القضايا، على الرغم من أن بعضها يضع نفسه على أنه مجرد أسواق بدون مسؤولية. تحدد بعض المنصات أسعاراً ثابتة، وتملي القواعد، وحتى تحدد ما إذا كان ينبغي دفع أجور العمال. ومع ذلك، غالباً ما تفشل هذه المنصات في توفير قنوات فعالة للعمال للتعبير عن مخاوفهم أو تلقي المدفوعات بعملتهم المحلية. وبالتالي، تظهر مجموعة من المشكلات، تسلط الضوء على كيفية تعامل المنصات مع قوتها العاملة العالمية.

ولذلك، فإن السؤال الحاسم الذي ينبغي معالجته هو ما إذا كان هذا الوضع يمثل البديل الوحيد. وفي البلدان غير الرسمية مثل البرازيل وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، حيث ترتفع معدلات العمالة غير الرسمية، يجب استكشاف حلول بديلة. الطموح هو خلق فرص عمل ذات مغزى تتجاوز المكاسب المالية وتشمل التطوير المهني ورفع المهارات. وبشكل تحقيق ذلك مع ضمان حماية الحقوق الأساسية للعمال تحدياً كبيراً.

لحسن الحظ، تقر منظمة العمل الدولية بالحاح هذه المسألة وتتداول حالياً بشأن اتفاقية دولية للعمل على المنصات. وهذا يؤكد أهمية المشاركة والتعاون مع العمال وأصحاب المصلحة والباحثين لمعالجة هذه المشاكل بشكل جماعي. إن الخطاب العالمي ضروري، وهو خطاب لا يشمل منظمة العمل الدولية فحسب، بل يشمل أيضاً مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة.

## الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام في الأردن

أعتقد أنه سيكون من المفيد لنا أن نذكر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العام في الأردن<sup>5</sup> وارتباطه بعمل المنصات، وتحديدًا في الصناعة الإبداعية. يواجه الأردن معدلات بطالة مرتفعة بشكل ملحوظ، وهو ما ندركه جميعاً. على الرغم من حدوث تحسن طفيف منذ جائحة COVID-19، والتي تسببت في ارتفاع حاد، إلا أن مستويات التعافي تبعث على الأمل. ومع ذلك، لا يزال

<sup>5</sup> تم تقديم هذا الجزء من قبل الدكتورة أنا ستينغ

الشباب في الأردن، على وجه الخصوص، يعانون من ارتفاع معدلات البطالة. في بعض الحالات، تصل هذه المعدلات إلى 50٪. بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً، خاصة بالنسبة لأولئك الحاصلين على درجة البكالوريوس أو التعليم العالي. ومن بين هذه الفئة الفرعية المحددة، يمكن أن يصل معدل البطالة إلى 70-80 في المائة في بعض الحالات، مع تأثير النساء بشكل خاص.

في ضوء هذه التحديات، من الضروري النظر إلى منصات العمل الحر السحابية على أنها فرصة مهمة للأردنيين، وخاصة الشباب، للمشاركة في الاقتصاد والعثور على عمل. يواجه الاقتصاد التقليدي في الأردن تحديات ديموغرافية، مع تأثير الناس من البلدان الأخرى الذين ينضمون إلى القوى العاملة. في الوقت الحالي، لا يمكن للاقتصاد التقليدي توليد وظائف كافية للجميع للمشاركة، ولهذا السبب شهد العمل عبر الإنترنت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لم يتم استغلال إمكانات العمل عبر الإنترنت في الأردن بشكل كامل. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول العمل عبر الإنترنت، على الرغم من وجود طلب عالمي كبير على العاملين عبر الإنترنت في الصناعات الإبداعية والوسائط المتعددة، فإن الأردن لا يمثل سوى 0.08٪ من العمالة عبر الإنترنت على مستوى العالم. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبلغ حصة الأردن 2.2٪ من العاملين عبر الإنترنت، وهي نسبة أقل بكثير مقارنة بدول مثل مصر أو الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، توفر مصر 45٪ من العاملين عبر الإنترنت في الصناعات الإبداعية والوسائط المتعددة، مما يجعلها لاعباً مهماً في الأردن، تفوقت صناعة الإبداع والوسائط المتعددة على تطوير البرمجيات كأكثر قطاعاً للعمل عبر الإنترنت، حيث يعمل ما يقدر بنحو 6,400 شخص في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن عدم وجود تنظيم يشكل تحدياً. على الرغم من أنه طلب مني مناقشة مخاطر ولوائح عمل المنصات في الأردن، إلا أنه من الصعب تقديم تحليل مستفيض لأن التشريعات لم تواكب التطورات في هذا المجال. حالياً، هناك حد أدنى من التنظيم، ويعتبر العديد من العاملين في المنصات في الأردن مستقلين أو يقعون تحت مظلة اقتصاد العمل الحر السحابية. نتيجة لذلك، لا يدفعون الضرائب أو الضمان الاجتماعي أو لديهم تغطية تأمينية. وعلاوة على ذلك، فهم غير مسجلين مثل غيرهم من العمال في الاقتصاد غير الرسمي، الذين يشكلون ما يقرب من نصف إجمالي القوى العاملة. هذا النقص في إضفاء الطابع الرسمي يجعلهم خارج حماية قوانين العمل وعرضة لمخاطر مختلفة مثل إصابات مكان العمل، وعدم الدفع، وانخفاض الأجور، والاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، هناك فراغ قانوني فيما يتعلق بالولاية القضائية والقوانين المعمول بها عندما يعمل عمال المنصة عبر الحدود أو إذا كانت المنصة نفسها موجودة في بلد آخر. يصبح من الصعب معالجة الشكاوى أو إنفاذ اللوائح في مثل هذه الحالات.

في حين أن إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة يعد خطوة إيجابية، إلا أن اللوائح لا تزال بحاجة إلى التنفيذ. إن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وحقوق العمال وحمايتهم مهمة معقدة. وقد يؤدي الإفراط في تنظيم المنصات إلى الانسحاب من الأردن أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤدي إلى اختفاء فرص العمل. لذلك، من الأهمية بمكان لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والأطراف الأخرى ذات الصلة، التعاون وتحديد أهدافهم. يصبح تحسين ظروف العمل، ودمج عمال منصات العمل الحر السحابية في الاقتصاد الرسمي، وضمان الامتثال الضريبي، وتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي أكثر أهمية عند النظر في التقاطعات والفرص المحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء واللاجئين. يوفر العمل السحابي، بأشكال مختلفة، فرصاً للأفراد ذوي الإعاقة لدخول سوق العمل من خلال الاستفادة من قدرتهم على العمل من المنزل. وبالمثل، فإنه يتيح فرصة للمرأة للتغلب على الحواجز الثقافية والاجتماعية.

التحدي الكبير الآخر هو الاختلافات الثقافية في التوقعات بين مقدمي الخدمات على المنصات والعملاء الذين قد لا يفهمون تماماً الفروق الثقافية الدقيقة المرتبطة بالعمل من منظور أردني. هذا يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم وصعوبات في التواصل بين الطرفين. علاوة على ذلك، قمنا بفحص القضايا المتعلقة بالمنصة، مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية التقنية. يؤدي انتشار الاستجابات الآلية إلى خلق موقف غالباً ما يترك فيه العملاء والعمال للتنقل عبر التفاعلات غير الشخصية والآلية، والتي قد لا تعالج استفساراتهم بشكل كافٍ أو تحل النزاعات.

عند مناقشة تكيف الصناعات الإبداعية والثقافية في الأردن مع منصات العمل الحر السحابية، اكتشفنا الصعوبات التي يواجهها المصممون الذين يتم تكليفهم أحيانا بجزء فقط من المشروع، مما يمنهم من عرض أعمالهم بشكل شامل في محافظهم. يؤثر هذا القيد على قدرتهم على إثبات مشاركتهم في مشاريع أكبر. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة الشديدة داخل مساحة المنصة تجعل من الصعب على العمال تأمين الوظائف وإظهار مهاراتهم وتطوير محفظة قوية. إن موازنة الأسعار التنافسية على المنصة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة المعيشة المرتفعة نسبيا في الأردن، حيث يحمل الدينار الأردني قيمة أكبر مقارنة بالعملة الأخرى، يشكل عقبة أخرى.

كما تعمقنا في نقص الوعي المحيط ب الصناعات الإبداعية والثقافية في الأردن، بما في ذلك الفهم المحدود للحقوق في هذا القطاع المحدد. يمكن أن يساهم تعزيز الوعي والمعرفة فيما يتعلق بالفرص والحقوق داخل قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية في نموه وتوفير وصول أكبر إلى سوق العمل.

ومن الناحية الإيجابية، نقر بأن المنصات لديها القدرة على سد الفجوات وإتاحة الوصول إلى سوق العمل العالمي من الأردن. ويمكن أن يفيد ذلك بشكل خاص الفئات المهمشة، مثل العاطلين عن العمل والنساء ذوات معدلات المشاركة المنخفضة في سوق العمل. وبما أن مناهج العمل لا يزال في مراحله الأولى، فإنه يتيح فرصة لإنشاء نظم قائمة على الثقة والتصدي للتحديات التي نوقشت سابقا. يمكن أن يؤدي تطوير منصات جديدة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأردن إلى تعزيز قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية بشكل صحي وفعال يفيد النشاط والفنانين والبلد ككل.

## الخلاصة

فيما يتعلق بالتمتع بمزايا العمل كمزود خدمة على منصات العمل الحر السحابية، من الضروري أن ندرك أن المشاركة في الحواريات يمكن أن تكون مفيدة. يمكن أن تساعد هذه الجلسات الأفراد على فهم الفرص التي توفرها المنصات، مثل توفير الوقت وتجنب تعقيدات كونك موظفا. من خلال التسجيل على منصة، يمكن لمقدمي الخدمات العمل مباشرة مع العملاء دون مخاوف بشأن الآثار القانونية، حيث تحكم شروط وأحكام المنصة علاقة العمل.

يمكن أحد تحديات الإطار التنظيمي في الأردن في تعقيد ترخيص المهنيين والشركات. غالبا ما يحتاج الأفراد المبدعون إلى الحصول على تراخيص مختلفة من مختلف المنظمات لتقديم خدماتهم. سيكون لتبسيط هذه العملية تأثير إيجابي على الأفراد العاملين في الفنون والصناعات الإبداعية، وتعزيز النمو وتقليل الحواجز التي تحول دون الدخول. فرصة أخرى يوفرها الإطار التنظيمي الحالي هي تجنب تكاليف الضمان الاجتماعي عند توظيف الأفراد من خلال منصة. في الأردن، يمكن أن تكون نفقات الضمان الاجتماعي مرتفعة بشكل كبير، ومن خلال استخدام المنصات، يمكن لأصحاب العمل تجاوز هذا العبء المالي.

وخلال المناقشات، أصبح من الواضح أن المناقشات المشتركة بين الوزارات بين مختلف الوزارات ضرورية. ويرجع ذلك إلى مشاركة هيئات تنظيمية متعددة ذات اختصاص قضائي على جوانب مختلفة من اقتصاد المنصة. ويتطلب تحقيق التنسيق ومعالجة الثغرات التنظيمية التعاون والاتفاق بين الوزارات. وأثيرت أيضا مسألة ما إذا كان ينبغي تنظيم هذا القطاع على الإطلاق، نظرا لوجود آراء متباينة.

فيما يتعلق بالأسبقية القانونية وقضايا المحاكم المحتملة ضد المنصات، قد يكون من الصعب رفع دعوى، خاصة عند التعامل مع المنصات التي تعمل في بلدان مختلفة. تتضمن بعض المنصات شروط التحكيم في شروطها وأحكامها، مما يحد من قدرة الأفراد على الذهاب إلى المحكمة. كما تشكل النماذج الهجينة، حيث تضم المنصات موظفين بدوام كامل ومستقلين، تحديات في تحديد وضعهم القانوني.

في حين أن التنظيم مهم، فمن الضروري النظر في القيم الأخلاقية والممارسات الثقافية داخل اقتصاد منصات العمل الحر السحابية. يجب على العملاء إعطاء الأولوية للشركات التي تدعم المعايير الأخلاقية. وفي حين أنه لا يمكن تنظيم كل شيء، فإن الجهود الجماعية مطلوبة لمعالجة هذه القضايا وتعزيز ثقافة المسؤولية. حيث تم تحليل السياسات والسوابق القانونية، لم يتم العثور على قضايا قضائية ضد المنصات. ومع ذلك، يمكن أن يعزى ذلك إلى التعقيدات التي ينطوي عليها رفع القضايا ضد الشركات العاملة عبر ولايات قضائية مختلفة ووجود شروط التحكيم.

إن اعتماد المبادئ التوجيهية وإلزام المنصات بالالتزام بالقانون الأردني عند العمل في البلاد يمكن أن يضمن معالجة القضايا القانونية بشكل فعال. يجب فحص كل منصة على حدة لتحديد ظروفها المحددة والتزاماتها القانونية.

يعد النظر في شروط وأحكام حقوق الطبع والنشر جانباً آخر يمكن أن يؤثر على مقدمي الخدمات. من المهم تحديد كيفية حماية المنصات لحقوق الفنانين والمبدعين، وضمان احترام حقوق الملكية والملكية الفكرية وتنظيمها بشكل صحيح. في حين أن هناك مخاوف بشأن تنظيم اقتصاد المنصات المتنامي، فمن الضروري تقييم الحاجة إلى التنظيم بناءً على عوامل مثل الحماية والشمولية والنمو الاقتصادي. يعد التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمنصات والمهنيين القانونيين، أمراً بالغ الأهمية لإنشاء أطر تنظيمية فعالة.